مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أداء المصرف التجاري السوري في ظل المتغيرات السورية الراهنة
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. سامر قاسم، غيداء إبراهيم سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4723
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

أداء المصرف التجاري السوري في ظل المتغيرات السورية الراهنة

الدكتورة نور الدين هرمز *
الدكتور سامر قاسم**
غيداء إبراهيم سلمان***

(تاريخ الإيداع 15 / 7 / 2015. قُبِل للنشر في 27 / 8 / 2015)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث لدراسة أداء النظام المصرفي السوري في ظل المتغيرات التي بدأت في سورية منذ آذار 2011 والآثار المترتبة عليها(حالة المصرف التجاري السوري).

وقد تبين من خلال البحث أن القطاع المصرفي قد تعرض إلى تداعيات أدت إلى عدم استقراره، الأمر الذي حدّ من دور المصارف كوسيط مالي يدعم الإنتاج ويشجع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقليص حجم الخدمات التي تقدمها المصارف، وتغير أسعار **الصرف** وأزمة **السيولة** والائتمان. تم الاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة على موقع المصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010- 2013.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية –المصرف التجاري السوري – الأزمة السورية – سعر الصرف – سعر الفائدة– الودائع المصرفية.

* أستاذ الاقتصاد في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالبة دراسات عليا(دكتوراة)– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

Syrian banking performance in the current Syrian variables

Dr. Noureddine Hormuz*
Dr.samerQasim**
Ghaida Ibrahim Salman***

(Received 15 / 7 / 2015. Accepted 27 / 8 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the Syrian banking system performance in light of changes that began in Syria since March 2011 and their implications (the case of Commercial Bank of Syria).

It was found that the banking sector exposure to fallout led to instability, which limited the role of as a financial intermediary supporting production and encourage investment in the various national sectors of the economy, in addition to reducing the volume of services provided by banks, and changes in exchange rates, and a crisis of liquidity and credit.

The research has been relying on financial reports which is published on the case of Commercial Bank of Syria site during the period from 2010 to 2013.

Keywords: Credit facilities - Commercial Banks of Syria-Syriacrisis - Exchange rate - Interest rate -Bank deposits.

*Professor- Department of Economics -Faculty ofEconomics - Tishreen University- Lattakia-Syria.
**Associate Professor- Department of Business administration -Faculty ofEconomics -Tishreen University -Lattakia-Syria.
***Graduate student -Department ofEconomics -Faculty ofEconomics -Tishreen University -Lattakia-Syria.

مقدمة:

تعد المصارف البيئة الحاضنة التي تستقبل الودائع (Depository institutions)؛ التي تعد أحد أهم دعائم القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أنها نالت حيزاً لا بأس به من اهتمام الباحثين الاقتصاديين نظراً للدور الذي تلعبه في ظل المتغيرات التي يمر بها الاقتصاد السوري بشكل أو بآخر، لاسيما مع بداية أزمة سورية في آذار عام 2011 ولغاية تاريخ إعداد هذا البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التغيرات التي طرأت على أداء المصارف العاملة في سورية نتيجة الأزمة الراهنة في سورية؛ حيث امتنع بعضها عن إعطاء القروض، وظهر تزاحم كبير على المصارف لاسترداد الودائع، الأمر الذي انعكس على الاستقرار المصرفي، وعليه فإن مشكلة البحث تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة بين سياسة تغير أسعار الفائدة وبين حجم الودائع لدى المصرف خلال فترة الدراسة.
2. هل توجد علاقة بين تغير سعر الصرف وبين أرباح(خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف خلال فترة الدراسة.
3. هل توجد علاقة بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي تؤديه المصارف في النظام المالي ومنعكساته على الاقتصاد ككل خاصة في ظل المتغيرات الراهنة التي تمر بها سورية والسعي لتحسين واقع هذه المصارف وتجنب الخسائر التي تعرض لها هذا القطاع وظهور الأزمات المصرفية، ويهدف البحث إلى:

1. بيان واقع وأداء المصرف التجاري السوري في ظل المتغيرات الراهنة في سورية.
2. دراسة العلاقة بين سياسة تغير أسعار الفائدة وبين حجم الودائع لدى المصرف التجاري السوري.
3. دراسة العلاقة بين تغير سعر الصرف وبين أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف.
4. دراسة العلاقة بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من **فرضية أساس** تنص " على ظهور عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية أدت إلى خسائر تكبدها القطاع المصرفي نتيجة عدم القدرة على توظيفها في منافذ استثمارية" حيث يمكن صياغة فرضيات البحث بالشكل التالي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة وبين حجم الودائع لدى المصرف.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف وبين تغيير سعر صرف خلال فترة الدراسة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث من مصادرها، والقيام بالدراسة الميدانية من اجل تجميع البيانات الأولية من واقع مجتمع وعينة البحث عن طريق بيانات التقارير المالية للمصرف التجاري السوري المتعلقة بحجم الودائع والأرباح عند الفترة من 2010 حتى 2013 ، من اجل اختبار صحة أو عدم صحة فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وبرنامج التحليل الإحصائي spss20 "Statistical Package for Social Sciences".

الدراسات السابقة:

1 - **(دراسة، حساني، 2013)** [1]:

تناولت الدراسة عجز الميزانية باعتباره أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية عندما تتدهور الإيرادات العامة، وخصوصاً في ظل غياب السوق المالية وتباطؤ نمو الناتج. وهكذا فإن أخطاراً حقيقية تتهدد استقرار أوضاع المالية العامة في سورية. يعتقد أن يكون الوضع أكثر سوءاً بسبب تأثير الظروف الأمنية السائدة، والعقوبات الاقتصادية الدولية وعدم قدرة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. واستمرار المصرف المركزي بتمويل الإنفاق الحكومي مع تنامي الحاجة للإنفاق العام وقصور الإيرادات عن التمويل وتوقف التصدير تقريباً إذ تراجعت مصادر القطع الأجنبي، واقتصر دور المصرف المركزي في التدخل بائعاً للقطع الأجنبي في سبيل المحافظة على سعر صرف الليرة من الانهيار، الأمر الذي استنزف احتياطي البلاد .

2 -**(دراسة، حسن، 2011)**[2]:

تناولت الدراسة ماهية الأزمات المصرفية المختلفة وأسباب حدوثها إذ يعود إلى مجموعتين من العوامل منها العوامل الاقتصادية الكلية، التدفقات الرأسمالية، السياسات النقدية، سياسات الإقراض، سياسات سعر الصرف. كما تحدث عن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبة كضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية.

3 - **(دراسة، مصطفى ,2011)**[3]:

تتناول هذه الدراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية ،حيث تم الحديث عن آثار الأزمة على المصارف الإسلامية في جوانبها الإيجابية والسلبية، محاولة استخلاص أوجه التأثر المباشر وغير المباشر بالأزمة ومدى تأثر هذه المصارف مقارنة مع نظيرتها التقليدية ،كما تتعرض الورقة إلى أهم التحديات التي يكون التصدي لها بمثابة إطار جديد لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وضمان النمو المستدام والمتوازن لها بعد الأزمة، واختتمت بأهم النتائج والتوصيات.

أما بالنسبة لهذه الدراسة فهي تتميز بتناولها أثر الأزمة السورية الراهنة على سلوك المصارف السورية ومقارنة أدائها خلال الأزمة مع أدائها قبل الأزمة.

أولاً: واقع المصرف التجاري:

تعرف المصارف التجارية على أنها: (مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع بكافة أنواعها وتزاول عمليات منح القروض بشكل أساسي).

وتعتمد المصارف التجارية على ودائع العملاء كمصدر أساس للأموال التي تقوم باستخدامها فهي تتلقى الودائع من الجمهور والشركات سواء كانت تحت الطلب أم ودائع لآجال محددة وتقوم بتشغيلها بعد أن تكون قد عملت على تكوين ما يسمى بالاحتياطي النقدي الذي يحدد من قبل المصرف المركزي ويتم استخدام هذه الودائع على شكل قروض وائتمان للعملاء واستثمارات في محافظ أوراق المالية.

فالمصرف التجاري وبشكل عام يعتبر المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان، حيث يحصل المصرف التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم لهم القروض، وتحصل المصارف التجارية على أموالها من خلال نوعين من المصادر إما:

1- المصادر الداخلية:

وتمثل الموارد الذاتية وتشمل كافة الأموال التي يتأسس بها المصرف وهي:

1 -1 رأس المال المدفوع:

سواء كان مملوكاً للدولة أو مملوكاً ملكية مشتركة أو ملكية خاصة، ويمثل رأس المال المدفوع ما يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء المصرف ويعتبر هذا المصدر ذو أهمية بالغة من اجل الحصول على ثقة المودعين و الجمهور لأنه يشكل ضماناً لأموالهم كما يعكس قوة المركز المالي للبنك.

1 -2 الأرباح غير الموزعة:

هي الأرباح الصافية التي تقرر إدارة المصرف بأغلبية المساهمين عدم توزيعها لسبب ما، كمحاولة استغلال فرص استثمار مستقبلية أو تدعيم المركز المالي.

1 -3 - الاحتياطيات: هي عبارة عن الاقتطاعات من الأرباح السنوية الصافية قبل التوزيع وهي نوعان:

أ -**الاحتياطي القانوني (الإجباري):** هو احتياطي ذو طابع إلزامي بنص قانوني من المصرف المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى.

ب -الاحتياطي الاختياري : هو احتياطي ذو طابع اختياري يشكله المصرف بمحض أرادته من اجل تدعيم مركزه المالي وفقا لقانونه الأساسي فهو غير مفروض من سلطة قانونية خارجية.

2- المصادر الخارجية:

هي التي يكون مصدرها من خارج المصرف وتشمل:

2 -1 الودائع: وتمثل المصدر الرئيس لموارد المصرف وهي على أنواع:

-ودائع جارية: حيث يلتزم المصرف بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العملاء وصرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

-ودائع لأجل: حيث يلتزم المصرف التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد.

-ودائع بإخطار: لا يستطيع أصحابها السحب عليها قبل إعلام المصرف التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل أصحابها على فائدة.

-ودائع التوفير: يحصل أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير.

2 2 – المصرف المركزي:

حيث يقوم المصرف المركزي بتمويل المصارف التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لان المصرف المركزي هو بنك البنوك وبالتالي هو المقرض الأخير لها.

2 3 – التسهيلات الائتمانية الخارجية:

تتلخص في القروض والاعتمادات التي يتحصل عليها المصرف التجاري من المصارف التجارية الأخرى الأجنبية.

2 4 – القروض ما بين المصارف:

وهي ليست من النوع المرغوب به لأن غالبية المصارف في حاجة إلى هذا النوع من البنود في بعض الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة، لذلك قد تجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض وهذا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي.

وبعد أن تحصل المصارف التجارية على الأموال تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات في إطار المواءمة مابين متطلبات السيولة والأمان والربحية، إلا أن الظروف الراهنة التي تمر بها سورية منذ بداية عام 2011 وحتى لحظة إعداد البحث خلقت مجموعة من التداعيات التي أثرت بشكل مباشر على توظيف واستخدامات هذه الأموال، وستتعرض لها الباحثة لاحقاً.

فللمصارف **خصائص** وسمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، وهي تتعلق **بالربحية والسيولة والأمان** إضافة إلى خاصية **النمو**، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسة التي تمارسها المصارف والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، فيما يلي تستعرض الباحثة باختصار كل سمة [4].

1 – الربحية:

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به المصارف التجارية ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة. وتتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيس من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.

إلا أن القطاع المصرفي السوري شهد تغيرات عديدة يمكن الاستدلال عليها من خلال عدة مؤشرات تدل على وجود أزمة مصرفية **كأزمة الائتمان (Credit Crunch)** حيث لاحظت الباحثة أن المصارف التجارية امتنعت عن الإقراض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب.

2– السيولة:

حيث يقصد بالسيولة في مفهومها العام، قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به المصارف التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود المصرف وكيانه، حيث لا يستطيع المصرف تأجيل طلبات السحب من قبل المودعين، ولذلك لابد للمصرف من الحفاظ على ما يسمى **مبدأ السيولة العامة** أي قدرة المصرف على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة وهذا يتطلب مجموعة من المبادئ منها:

درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب **سياسة الائتمان**.

تسيولة كل عملية من عمليات الإقراض التي يعقدها وهو ما نعبر عنه **بسيولة العملية الائتمانية.**

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف التجاري ينبغي أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في المصرف وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس المصرف.

3 –الأمان أو الضمان:

يسعى المصرف دائماً لكسب ثقة المدينين وهو يحرص كامل الحرص على أموالهم بما يمليه المنطق والقانون، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله حيث يعبر عن هذا الحرص، بضمانات يطلبها عند إقراضه للآخرين.

فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المدينين مما يؤدي إلى الإفلاس، مما سبق تجد الباحثة أن المصرف التجاري يسعى إلى ما يلي:

تحقيق أقصى ربحية ممكنة.

تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.

تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين.

إذا ما نظرنا إلى الأهداف الثلاثة السابقة نجد أن هناك تعارض فيما بينها، ويعود هذا التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد، بغض النظر عن السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ المصرف بقدر كبير من السيولة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهذا ينعكس سلباً على الربحية.

ومن وجهة نظر الباحثة ينبغي أن تركز إدارة المصارف على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق أقصى عائد، أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات المصرف المركزي.

يعتبر المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، إذ تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80%، وحوالي 70 % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي، حيث يقوم المصرف التجاري السوري **بالمهام** التالية [5]:

1. استقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة (حسابات جارية_ ودائع آجلة وحسابات التوفير _ حسابات أجنبية).
2. تقديم القروض والسلف بجميع أنواعها للقطاعات: العام والخاص والمشترك.
3. خصم الأوراق التجارية بأنواعها كافة (سندات الدفع – سندات الأمر– السفاتج).
4. المتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة.
5. فتح الاعتمادات المستندية وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية ويعد في هذا المجال المصرف الوحيد في التعامل مع العالم الخارجي.
6. إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة (متوسطة الأجل والطويلة).

وفي محاولة من قبل إدارة المصرف لتطوير العمل المصرفي فقد وضع خطة، كانت أهدافها كالتالي[6]:

1 – زيادة انتشار المصرف بفروعه في كافة المحافظات والمدن الرئيسة بهدف إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المواطنين والمغتربين والأجانب الوافدين إلى القطر.

2 – تشجع المواطنين على التعامل مع المصرف وإيداع الأموال لديهم من خلال تسهيل وتسريع إجراءات الخدمة المصرفية بكافة مجالاتها.

3 – خلق الثقة لدى المواطنين من خلال زيادة الأمان في العمل المصرفي مما يساعد في إقدامه على التعامل مع المصرف بصورة أساسية وخاصة بعد إصدار قانون السرية المصرفية.

ثانياً: مفهوم الأزمة المصرفية وتعريفها(Bank Crisis):

تعرف الأزمة المصرفية على أنها الحالة التي تصبح فيها المصارف بحالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من المصرف المركزي لضخ أموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي)[7].

وقد حدث العديد من حالات التعثر المالي في التاريخ المالي للمصارف، كما حدث في بريطانيا لبنك Gurney & Overend؛ وفي الولايات المتحدة انهار بنك Bank of United States عام 1931 وبنك Bear Stearns.

أما من وجهة نظر (Kunt ،2000) فإنه يعرف الأزمة المصرفية: بأنها الفترة التي تكون فيها معظم المصارف في حالة عدم سيولة أو إعسار[8].

بينما(Fredric Mishkan,2000) يعتبر أن الأزمة المالية [9]: (عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية Moral Hazards سيئة لدرجة يكون فيها سوق المال غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية).

أما بالنسبة للأزمات المصرفية حسب ما يراه Mannuel Hinds غالباً ما تكون أزمة **ائتمان**، أو أزمة **سيولة** " Insolvency and illiquidity" [10].

أزمة السيولة : تحدث عندما يواجه المصرف زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، في الوقت الذي يقوم فيه المصرف بإقراض أو تشغيل معظم الودائع التي لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، وهذا ما يجعله عاجزاً عن الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة.

أزمة الائتمان "Credit Crunch": تحدث خوفاً من عدم قدرة المصارف على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض لذلك ترفض المصارف منح القروض بالرغم من توافر الودائع لديها.

وهنا يرى أغلب الباحثين الاقتصاديين أن الأزمات المصرفية تترافق غالباً مع ما يسمى **الذعر المالي**، وهذا السلوك لا يفرق بين المصارف السليمة التي تتمتع بأوضاع مالية جيدة أو بين الرديئة، وهو قد يصيب المنظومة المصرفية برمتها بشلل يؤدي إلى إحداث ذعر بين أوساط المودعين الذين يقومون بسحب ودائعهم، إذ تقوم المصارف بغلق أبوابها أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهتزة، مما يؤدي إلى **حدوث خسائر مباشرة** في عملية الوساطة المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي نتيجة نقص المعلومات، كما يؤدي ذلك أثناء الكوارث المالية إلى نقص عرض الأرصدة أمام المقترضين، **فترتفع أسعار الفائدة السوقية** ، الأمر الذي يؤثر على النشاط المصرفي حيث يؤدي ذلك إلى:

- هروب مصرفي(في المصارف بشكل مفرد).
- الذعر المصرفي (يؤثر على العديد من المصارف).

– الأزمات المصرفية الشاملة (حيث تواجه العديد من المؤسسات المالية صعوبات في سداد التزاماتها الماليّة).

مما يترتب على ذلك بعض القضايا التي على المصارف أخذها بعين الاعتبار:

1 -عدم منح تسهيلات ائتمانية مباشرة جديدة.

2 -تراجع قدرة بعض العملاء عن السداد لذلك يتم تشكيل مخصصات لمواجهة الديون، حيث يتم طرح قيم هذه المخصصات من قيمة إجمالي التسهيلات.

3 -قيام عدد من العملاء بعدم سداد ما عليهم من أقساط تجاه المصارف الأمر الذي يساهم في تخفيض أرصدتهم المسحوبة من هذه المصارف.

ثالثاً: أداء المصرف التجاري في ظل الأزمة السورية الراهنة:

ألقت الأزمة السورية الراهنة بظلالها على عاتق المصرف التجاري السوري كباقي المصارف العاملة في سورية، حيث تبين أن المصرف قد استخدم بعض السياسات المالية للحد من حجم المخاطر التي ظهرت بشكل واضح في حساباته كتراجع حجم إجمالي الودائع (خاص، عام) لدى المصرف، ومن هذه السياسات المستخدمة نذكر:

1 أسعار الفائدة:

ولاستعراض أثر تغيرات أسعار الفائدة على إجمالي الودائع، نورد الجدول رقم (1):

الجدول رقم(1)

البيان / العام	إجمالي الودائع الخاص والعام *(مليار ل.س)	معدل التغير قياسا بسنة الأساس 2010	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لأجل%
2010	388.496	–	7.96
2011	320.318	%18–	11
2012	311.642	%20–	11
2013	369.96	%5–	11
2014	440.541	%13+	11

المصدر: الإحصاءات النقدية والمصرفية للأعوام 2010–2014 المصرف التجاري السوري

حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أنه بدءاً من عام **2013** بدأ تحسن ملحوظ في حجم الودائع ليتحول من تطور سلبي إلى تطور إيجابي في عام **2014** قياساً لحجم الودائع عام **2010** سنة الأساس، حيث صدر مع بداية الأزمة في سورية عام **2011** قرار برفع أسعار الفائدة على الودائع ليصل إلى حوالي **11%** للودائع الآجلة مع درجتين من الحرية*، حيث نلاحظ أن حجم إجمالي الودائع الخاص والعام قد وصل عام 2010 إلى 388.496 مليار ليرة سورية وفي نهاية 2011 انخفض ليبلغ(–18%) بمبلغ 318.320 مليار ليرة واستمر الانخفاض ليصل إلى (– 20 %) بنهاية عام 2012 إذ بلغ إجمالي الودائع 311.642 ملياراً.بينما عاد معدل الإيداعات في نهاية 2013

* **قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 5937 وبتاريخ 2011/5/2.**

ليرتفع حيث وصل إلى (- 5 %) عن الإجمالي في عام 2010 وبلغت الإيداعات 369 .960 مليار ليرة واستمر إجمالي الإيداعات بالارتفاع حتى وصل بنهاية عام 2014 إلى نسبة(13%) بإجمالي 440.541 مليار ليرة سورية.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss 20، لإيجاد اثر تغيير أسعار الفائدة على **حجم الودائع** لدى المصرف خلال فترة الدراسة تم تحليل القيم وفق معامل Pearson Correlation (بيرسون) كما يظهر في الجدول رقم (2).

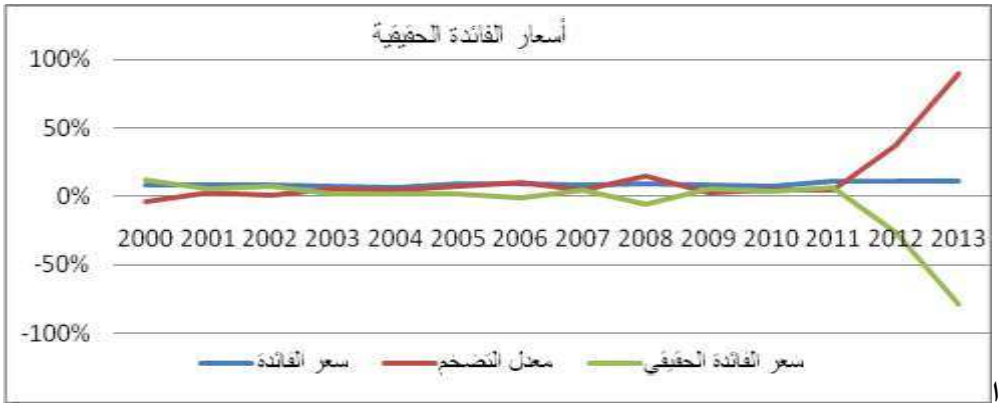
الجدول رقم (2) تحليل العلاقة بين أسعار الفائدة و الودائع المصرفية في سورية.

Correlations			
		إجمالي الودائع * (مليار ل.س)	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لأجل%
إجمالي الودائع *(مليار ل.س)	Pearson Correlation	1	0.013-
	Sig. (2-tailed)		0.984
	N	5	5

المصدر: اعداد الباحثة وفق برنامج التحليل الإحصائي spss20

تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **حجم الودائع** لدى المصرف وبين تغيير أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة كما يظهر في الجدول رقم (2) حيث وجدت الباحثة أن قيمة احتمال الدلالة sig (0.984) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يتم قبول **الفرضية الأولى** التي تقول أنه: **(لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف وبين تغيير أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة)**؛ كما وأن قيمة معامل الارتباط بيرسونPearson (0.013-) هذا ما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة بين حجم الودائع لدى المصرف وبين تغيير أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة.

وهذا من وجهة نظر الباحثة وخلافاً للنظريات الاقتصادية يعود للظروف الراهنة وعدم الاستقرار الاقتصادي والأمني الذي تسببت به الأزمة في سورية الأمر الذي لم يجعل لسياسة **سعر الفائدة** أي أثر يذكر على **زيادة حجم الودائع** بظل الظروف الراهنة، بالرغم من توجه المصرف من خلال سياسة تغيير أسعار الفائدة خلال فترة الأزمة السّورية 2011 نحو الحفاظ على السيولة ضمن القطاع المصرفي، خاصة وأن عامل التضخم قد كان له أثراً سلبياً على سعر الفائدة الحقيقي كما يظهر في الشكل(1):



الشكل رقم(1)

أسعار الفائدة الحقيقية

يظهر الشكل(1) وجود اختلاف في أسعار الفائدة؛ ويعود ذلك لاختلاف سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة الحقيقي، مما يسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد بفعل التضخم، وتظهر الضغوط التضخمية بشكل واضح جداً خلال فترة الأزمة حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي 89.62% في عام 2013 [11]، وهذا يمثل انخفاض كبير في القيمة الحقيقية لودائع النظام المصرفي السوري.

وهنا تجدر الإشارة إلى انه إذا كانت أسعار الفائدة تمثل زيادة في حجم النقد، فإن معدل التضخم يسبب تخفيض في القوة الشرائية لوحدة النقد فالعلاقة بينهما عكسية[12].

2 –أثر تغيرات سعر الصرف على أداء المصارف:

تبين من خلال البحث أن سعر صرف الليرة السورية قد شهد تغيرات كبيرة أمام باقي العملات في ظل الأزمة السورية الراهنة مما أدى إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل واضح، إذ ارتفعت أسعار الصرف بشكل كبير عام **2013** بما يتجاوز 150% ضمن نشرات التسعير للمصرف المركزي، مع العلم أن أسعار السوق السوداء اكبر بكثير من التسعيرة الاسمية للعملات الأجنبية.

ومن الملاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار صرف القطع الأجنبي مرتبط بالحالة النفسية والإشاعات سواء السياسية أوالأمنية أو الاقتصادية، أكثر من ارتباطه بالاحتياجات التمويلية الفعلية سواء للأفراد أو للمنشآت، والغاية الأكبر من الطلب على القطع الأجنبي هي **الاكتناز** أو حفظ قيمة الثروة والممتلكات، لذا فإن أي استقرار في الظروف السياسية والأمنية للبلد، يرافقه إعادة التسهيلات الائتمانية والقروض وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية، بما يساهم بانخفاض كبير واستقرار لأسعار صرف الليرة السورية.

حيث سجل سعر الصرف لليرة السورية بنهاية الربع الثالث من عام 2013 ما قيمته 136.4 ل.س وسطياً، أي زاد حوالي 2.9 ضعفاً عن عام 2010 مما زاد من معدلات التضخم الأمر الذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، كما هو موضح في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) متوسط سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية حتى نهاية لعام 2013.

العام	2010	2011	2012	2013
القيمة $/ ل.س	46.98	55.89	77.27	136.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات أسعار الصرف الصادرة عن المصرف المركزي خلال سنوات الدراسة 2013/2010.

ومن خلال الاطلاع على التقارير المالية للمصرف التجاري استطاعت الباحثة دراسة تطور حجم الودائع والتسليفات الذي يعبر عن أداء المصرف خلال هذه الفترة كما يظهرها الجدول (4):

جدول (4) يبين تطور الودائع والتسليفات لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010– 2013

البيان / العام	2010	2011	2012	2013
سعر صرف	46.98	55.89	77.27	136.4
ودائع الزبائن	393.502	324.469	315.444	374.321
التسليفات بالليرة السورية	374.852	322.404	294.754	282.646
التسليفات بالعملة الأجنبية	8.435	8.340	6.354	11.839

التسليفات المنتجة	383.286	330.744	301.109	377.185
التسليفات غير المنتجة	6.249	11.898	18.725	29.267
ارباح(خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي	(2.592)	14.912	27.313	49.349
الربح غير الصافي	21.677	31.076	34.610	13.840
الايرادات	33.079	26.965	20.239	13.663

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على موقع المصرف التجاري السوري 2010- 2013

www.cbs-bank.sy

حيث أثّر تغير سعر الصرف وبشكل مباشر على مركز القطع البنيوي لدى المصرف التجاري السوري، الذي حقق أرباح وهمية ناتجة عن ارتفاع سعر الصرف، ولكنها كانت أرباح غير محققة تتمثل في أرباح إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي، ومن الطبيعي أن هذه الأرباح غير قابلة للتوزيع، كما يظهر في الجدول رقم (4) حجم الزيادة الكبيرة المسجلة في قيمة أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنيوي خلال الفترات المدروسة، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss 20، تم دراسة أثر تغير سعر الصرف على **أرباح إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي بالقطع الأجنبي** لدى المصرف خلال فترة الدراسة حيث تم تحليل القيم وفق معامل Pearson Correlation (بيرسون) كما يظهر في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) تحليل العلاقة بين أسعار الصرف وأرباح إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي في المصرف التجاري السوري.

		ارباح(خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي
سعر صرف	Pearson Correlation	0.953*
	Sig. (2-tailed)	0.047
	N	4

المصدر: اعداد الباحثة وفق برنامج التحليل الإحصائي spss20

تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف وبين تغير سعر صرف خلال فترة الدراسة كما يظهر في الجدول(5) حيث وجدت الباحثة أن قيمة احتمال الدلالة sig (0.047) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية **التي تقول: (أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أرباح(خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف وبين تغيير سعر صرف خلال فترة الدراسة)**؛ كما أن قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson (0.953) أي أنه توجد علاقة ارتباط كبيرة وذات دلالة معنوية بين أرباح(خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي لدى المصرف وبين تغيير سعر صرف خلال فترة الدراسة.

ومن وجهة نظر الباحثة كان من واجب معدي التقارير المالية أن يلفتوا القراء إلى هذه الناحية كي لا تتصف بياناتهم بالتضليل في العرض.

أما بالنسبة لحجم التوظيفات المنتجة وتراجعها تبين أن انخفاضها يعود لانخفاض حجم إيداعات الزبائن خلال فترة الدراسة بسبب الظروف التي تعيشها سورية ولإيجاد العلاقة بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف تم استخدام تحليل القيم وفق معامل Pearson Correlation (بيرسون) كما يظهر في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) تحليل العلاقة بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري

		التوظيفات المنتجة
ودائع الزبائن	Pearson Correlation	0.916*
	Sig. (2-tailed)	0.010
	N	4

المصدر: اعداد الباحثة وفق برنامج التحليل الإحصائي spss20

من خلال الجدول (6) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة حيث وجدت الباحثة أن قيمة احتمال الدلالة sig (0.010) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تقول:(**أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة**)؛ كما وأن قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson (0.916) التي تدل على وجود علاقة ارتباط كبيرة وذات دلالة بين حجم التوظيفات المنتجة وحجم إيداعات الزبائن لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

حيث تعزو الباحثة تراجع حجم التوظيفات المنتجة إلى تخوف المصرف التجاري السوري من **مخاطر عدم السداد والتعثر المالي** لدى العملاء وذلك بسبب تراجع أعمالهم وتعثّر عدد آخر منهم، وذلك بفعل الأزمة السورية الراهنة التي جعلت عدد كبير من العملاء يتوقف عن السداد بينما تعثّر عدد آخر من العملاء؛ الأمر الذي جعل المصرف يحجم عن توظيف الإيداعات التي ظهرت على شكل أموال قابلة للإقراض.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. استطاع المصرف أن يبرهن قدرته على الصمود والتطور بالرغم من الظروف الداخلية والعقوبات للاقتصادية التي فرضتها العديد من الدول بغرض تقييد عمل المصرف المركزي والنظام المصرفي ككل، ووقف جميع التحويلات المصرفية.

2. إن الحد من موارد القطع الأجنبي ساهم بالحد من فعالية المصارف في سوق الصرف، مما سبب تدهور في سعر الصرف وزيادة في معدلات التضخم، وان الضغوط المسلطة على العملة المحلية تمثل عبء كبير على الجهاز المصرفي.

3. على الرغم من الضغوط التي يمر بها النظام المصرفي السوري، لم يعاني من أزمة طلب على الودائع أو إعسار مصرفي بشكل واضح أو الوصول إلى مستويات حرجة من السيولة، وإنما أغلق ما يقارب 30 % من فروع المصارف العاملة تبعاً للحالة الأمنية في بعض المناطق.

4. استطاع المصرف ومن خلال لجنة إدارة الموجودات والمطاليب تشديد إجراءات الحيطة والحذر في حفظ ونقل الأموال وإعادة الثقة بأن المصرف هو المكان الآمن لحفظها.

5. يعد انتشار المصارف الخاصة ذات الخبرة العالمية في مجال العمل المصرفي، من أهم التحديات التي واجهت المصرف والتصادم مع الواقع الجامد والمتوارث لعشرات السنوات في السوق المصرفية السورية.

التوصيات:

1. إيجاد سوق مصرفية جديدة تساعد على توسيع دائرة العمل المصرفي بما يمكن من جذب رؤوس الأموال المحلية والإقليمية والأجنبية.
2. ضرورة تعزيز سيولة المصارف لمواجهة الزيادة في السحوبات من جهة ومن جهة أخرى زيادة قدرتها على التمويل.
3. إدخال أدوات تمويل حديثة وتطويرها كصناديق الاستثمار والأوراق المالية وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف التجاري السوري، وإيجاد قنوات أرباح جديدة مثل تقاضي عمولة على الإيداعات.
4. إعادة النظر في سعر الفائدة وجعله متحركاً حسب الظروف الاقتصادية مما يساعد و يساهم على تشجيع استثمار رؤوس الأموال في المصرف.
5. اعتماد مبدأ الربح بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي إعادة استخدام هذه الأرباح في الاستثمار الأمثل في كافة قطاعات الاقتصاد ولزيادتها بما يحقق عنصر السيولة للمصرف.

المراجع:

[1] – حساني، عبد الرزاق.2013 ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق،المجلد29 ،العدد الثالث، 263-277.

[2] – محمد، د. مجيب حسن.2013، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية. جامعة السابع من ابريل، كلية الاقتصاد والمحاسبة، القاهرة،-131 110.

[3] – دراسة منشورة بعنوان " الأزمة المالية العالمية وأثرها على المصارف الإسلامية" . العرابي مصطفى. - http://iefpedia.com/arab/wp-.

[4] – د.منير ابراهيم هندي : ادارة المصارف التجارية ،مدخل اتخاذ القرارات، جامعة طنطا ، الطبعة الثالثة، 1996- ص 10.

[5]كنعان، علي.2000، النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلاته واتجاهات اصلاحه)-دار الرضا للنشر –الطبعة الأولى- ص66 .

[6] التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2000 –الادارة العامة –دمشق –ص 15 .

[7]-Patric T . Downes,David Martson and Inci Otker ," *Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country*" IMF Discussion Paper 1999.

[8]- Demerguc Kunt et als.," *Inside the Crisis:An Emperical Analysis of Banking Systems in Distress*" IMF Working paper wp/00/56 oct.2000.

[9]-Fredric Mishkan ,*" Economics of Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emeging Market Countries*"A Paper of the NBER Conference ,Woosstock,Vermont,Oct19 –21 2000.

[10]-Mannuel Hinds, " *Economic Effects of Financial Crisis* " A Wowld Bank Policy Research Working Paper 104,Dec.2013.

[11] – مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم للأعوام 2000-2013، ص5.

[12]- الطراد د. إسماعيل إبراهيم، 2005، إدارة العملات الأجنبية. ط2، دار وائل، جامعة اليرموك، الأردن، 406.